الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

رئاسة الجامعة

الديوان

خلية الإعلام والاتصال

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

RECTORAT

CABINET

CELLULE D'INFORMATION ET DE COMMUNICATION

أخبار التعليم العالي وولاية قالمة عبر الصحافة الوطنية

آخر ساعة
Akher Saâ

بن زيان يكشف:

«اعتماد 198 مجلة علمية جديدة على المستوى الوطني»

كشف أمس وزير التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الباقي بن زيان، أنه ما لا يقل عن 198 مجلة علمية جديدة معتمدة على المستوى الوطني. وأوضح الوزير، أن هذه المجلات مخصصة لنشر مقالات لأساتذة باحثين دائمين يرغبون في الاستفادة من ترقية مهنية قد تم تصنيفها خلال الأسبوع الجاري و ذلك في إطار توجيهات الوزارة الوصية. وجاء تصريح الوزير بن زيان، خلال أشغال الندوة الجهوية لجامعات غرب البلاد المنعقدة يومي 4 و 5 أفريل الجاري. وأضاف الوزير، خلال هذا اللقاء الذي جرى بجامعة الإخوة منتوري «قسنطينة 1»، أن هذه المجلات العلمية يصل عددها إلى 286 مجلة. وتخص كذلك طلبة الدكتوراه المعنيين بنشر مقالاتهم العلمية قبل تقديم أطروحاتهم. وكشف الوزير، أنه تم إتخاذ قرار جديد يتضمن تكريم الأساتذة والباحثين والمستخدمين الذين نجحوا في تحسين الخدمة العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي من خلال إنجاز أعمال ذات جودة. وأكد بن زيان، أن القرار يخص تسليم ميداليات ومكافآت لفائدة هؤلاء الجامعيين خاصة منهم الذين يسهمون في تنمية وتطوير البحث العلمي على الصعيد الدولي. وأشار إلى أن الاجراء التحفيزي سيطبق لأول مرة خلال الأيام العلمية المزمعة في الفترة من 17 إلى 19 ماي 2021، تحت شعار «الرقمنة و الابتكار».

سليم.ف

2021/04/08. ع: 6264

الشروق
إختيارك وطنية

في زيارة لوسائل الاعلام إلى مدرسة ضباط الصف للمعتمدية بقالمة
الرقمنة واللغة الانجليزية أسس تكوين أفراد جيش الوطني الشعبي

فتحت مدرسة ضباط الصف للمعتمدية الشهيد الصديق بوريدح بقالمة، أبوابها أمام الأسرة الإعلام المحلية، ورافق مسؤولي المدرسة مراسلي مختلف وسائل الإعلام، في زيارة موجّهة للوقوف على مدى الجاهزية والإمكانيات المادية والبشرية التي تتوفر عليها المدرسة، والاعتماد على التكوين العالي لضباط الجيش الوطني الشعبي للمعتمدية، خاصة في مجال الرقمنة واللغات الأجنبية، أين أخذت اللغة الانجليزية حسب مدير المدرسة العقيد آدمي حكيم، الحيز الأكبر في توجهات وزارة الدفاع الوطني في الآونة الأخيرة لمواكبة التطورات التي يشهدها العالم، مضيفا أن مدرسة ضباط الصف للمعتمدية قد استفادت مؤخرا من عدّة مشاريع هامة تتعلق بهياكل اجتماعية وبيداغوجية ورياضية، من شأنها المساهمة في توفير كل الظروف الملائمة للتكوين العالي لأفراد الجيش الوطني الشعبي، منها مشاريع تم تجسيدها وأخرى لازالت في طور الإنجاز، ومن بينها حقل للرمي بالمسدس الآلي مغطى، يسمح لأفراد المدرسة بإجراء التدريبات الليلية والنهارية مع إمكانية احتضان احتضان بطولات قطاعية وجهوية، وكذا مسبح نصف ألمبي. وبلغت طاقة استيعاب مدرسة ضباط الصف للمعتمدية بقالمة، للمتربصين خلال الموسم الحالي 2350 متربصا من بينهم 3 أجانب يشرف على تكوينهم ضباط وأساتذة مدنيين متخصصين. كما اظهرت هذه المدرسة ورغم حداثتها إلا أنها تشهد جاهزية وتنظيما محكما أهلّها لأن تكون قلعة ومحطة حقيقية لمختلف المنافسات الجهوية وحتى الوطنية لتأكيد مدى جاهزية أفراد الجيش الوطني الشعبي للحفاظ على أمن البلاد وشعبها.

نادية طلحي

مواطنون يطالبون بوقف زحف الإسمنت على حي يحي مغمولي بقالمة

ناشد أمس، سكان حي يحي مغمولي بمدينة قالمة، والي الولاية للتدخل العاجل، قصد حماية المساحة الوحيدة المتواجدة بجانب محلات البلدية، من زحف الاسمنت، ومنع إقامة أي مشروع سكني عليها، باعتبارها المتنفس الوحيد للعائلات وأطفال الحي الذين يفتقدون لفضاءات اللعب والملاعب الجوارية. السكان وفي اتصالهم بالشروق أكدوا أنه سبق لهم إبلاغ والي الولاية بوضعية الحي الذي خنقته العمارات، كتابيا وشفاهيا، خلال زيارته للمنطقة، وناشدوه بتهيئة تلك القطعة الأرضية وتخصيصها كمساحة خضراء أو إنجاز ملعب جواري، بل أنهم وأكثر من ذلك فقد أبدوا رغبتهم في تأهيلها ولو بأموالهم الخاصة، وقد بادر بعض الشباب من سكان الحي بتسوية تلك المساحة وتنظيفها وغرسوا فيها بعض الأشجار حتى تكون مكانا مناسبا للعب أطفال الحي، وأضاف السكان أنهم تلقوا وعودا من والي الولاية بإيجاد حل لتلك القطعة الأرضية. وقد تحرك نهار أمس، سكان الجهة الجنوبية لحي يحي مغمولي وتجمعوا بالمكان للتأكيد على حقهم في استغلال تلك القطعة الأرضية كفضاء للعب أطفالهم أو كمساحة خضراء تتنفس فيها العائلات، ومطالبة السلطات المعنية بالتدخل العاجل لحمايتها من زحف الإسمنت، الذي يخنق السكان، في ظلّ انعدام كل مرافق الترفيه والتسلية والمساحات الخضراء بالمنطقة.

عصام بن منية

2021/04/08. ع: 6763

النصر
يومية إخبارية وطنية

مشروع التعاون الجزائري الألماني حول المناخ

قالمة ولاية نموذجية لتنفيذ آليات مواجهة الموائل البيئية

اختار المشرفون على برنامج التعاون الجزائري الألماني في مجال البيئة و التغيرات المناخية، قالمة ولاية نموذجية في الحكامة المناخية، نظرا للدور الذي تقوم به منذ عدة سنوات للحد من الموائل البيئية و المساهمة في الجهد الوطني الرامي إلى تنفيذ القرارات و التوصيات الدولية حول المناخ بعد مصادقة الجزائر على اتفاقية باريس في أكتوبر 2016.

و قد احتضنت ولاية قالمة يوم الأربعاء، لقاء جمع إطارات من وزارات الشؤون الخارجية والداخلية والجماعات المحلية والبيئة وممثلي وكالة التعاون والتنمية الألمانية «GiZ» مع والي الولاية، كمال الدين كربوش، و مدراء الهيئة التنفيذية المعنيين ببرنامج المناخ، كالبيئة و الغابات و الزراعة و المياه و الطاقة والأشغال العمومية و الصحة.

و أشاد المجتمعون بالدور الكبير الذي تقوم به ولاية قالمة في مجال التنفيذ المحلي للإجراءات العملية الهادفة إلى معالجة الاختلالات البيئية التي تعرفها الجزائر في السنوات الأخيرة، مثل الانبعاثات الغازية و التصحر وتراجع معدلات التساقط وارتفاع درجات الحرارة و الفيضانات و الحرائق المدمرة للغطاء النباتي.

فيما دعا والي قالمة، أعضاء الهيئة التنفيذية، للعمل على تنفيذ التوصيات المنبثقة عن اجتماع لجنة التعاون الجزائري الألماني على المستوى المحلي و دعم المكاسب المحققة بالولاية في مجال حماية البيئة والموارد المائية ومصادر الطاقة والثروة الغابية ومصادر الغذاء.

مؤكدا على أن اختيار قالمة ولاية نموذجية لتطبيق المرحلة الأخيرة من برنامج التعاون الجزائري الألماني الممتد من 2019 إلى 2023، يعد مكسبا هاما يضاف إلى الرصيد الكبير الذي تتمتع به الولاية في مجال البيئة و المناخ.

و بالرغم من المكاسب البيئية و المناخية المحققة على المستوى المحلي، إلا أن ولاية قالمة مازالت في حاجة لمزيد من الجهد للحد من آثار التغيرات المناخية و الموائل البيئية المدمرة، مثل التصحر القادم من سهل الجنوب الكبير و التلوث و الحرائق المدمرة للغطاء الغابي و موجات الجفاف المتعاقبة على المنطقة و شح المياه و القلق المتزايد بخصوص مصادر الغذاء و الاستهلاك المتزايد للطاقة.

كما قال ممثل وزارة البيئة في مداخلة له، بأن برنامج التعاون الجزائري الألماني في مجال البيئة و المناخ مثمر للغاية و مفيد للبلاد، مؤكدا على أن الجزائر مثل غيرها من دول الضفة الجنوبية لحوض المتوسط، عرضة لمخاطر مناخية كبيرة مثل التصحر والارتفاع المتواصل لدرجات الحرارة و الجفاف و نقص مصادر المياه و الغذاء و استنزاف الطاقة و تواصل الهجرة إلى الشريط الشمالي المكتظ بالسكان.

حيث دعا ممثل وزارة الداخلية البلديات، لبذل المزيد من الجهد للحد من استهلاك الكهرباء والتوجه إلى الطاقة البديلة و قال بأن الكهرباء تستنزف 5 بالمائة من ميزانية البلديات في الجزائر، بغلاف مالي يقدر بنحو 27 مليار دينار سنويا و 8 بالمائة من الاستهلاك الوطني من الكهرباء.

و تعد وزارة الخارجية الجزائرية شريكا سياسيا في مشروع التعاون الجزائري الألماني و هي الداعم الرئيس لوزارة البيئة الشريك التقني لوكالة التعاون و التنمية الألمانية «جيز» إلى جانب فاعلين أساسيين كقطاعات الداخلية و المياه و الزراعة و الصحة و الطاقة و تهيئة الإقليم.

و تعمل وكالة «جيز» الألمانية بالجزائر، تحت وصاية الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي و التنمية «BMZ» و يعمل بها 127 موظفا بينهم 22 أجنبيا و لها مكتب في الجزائر العاصمة و يتوقع أن تفتح مكتبا لها بالولاية النموذجية قالمة و ولايات نموذجية أخرى سيتم اختيارها في وقت لاحق، لتطبيق المشروع الداعم لجهود الجزائر في مجال البيئة و المناخ.

فريد.غ

ملتقى المدينة و التطور العمراني بجامعة الأمير عبد القادر في قسنطينة

الفقه الإسلامي كان سباقا لحماية البيئة و تقنين العمران

أكد أمس مشاركون في ملتقى دولي حول المدينة و التطور العمراني في ضوء فقه العمران و الاجتماع البشري، احتضنته جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة، بأن الفقه الإسلامي كان سباقا إلى تنظيم عملية بناء المدن و تحديد المقاصد منها و تبيان المآخذ في ما يتعلق بأنماط التعمير و ما يترتب عن ذلك من تنظيم للحياة الاجتماعية، بمختلف جوانبها.

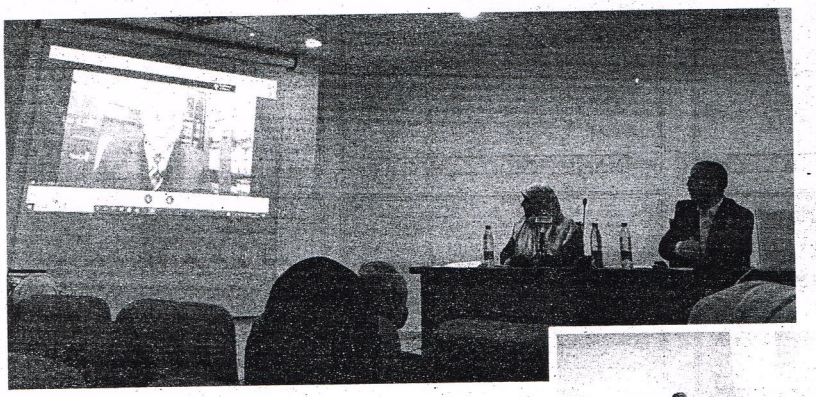

و بين المتدخلون الذين مثلوا جامعات الجزائر حضورا و المغرب و مصر عن طريق تقنية التحاضر عن بعد، دور الفقه الإسلامي في تحديد معالم المدن و كيف لعبت الشريعة دورا أساسيا في تنظيم الجوانب الحياتية بها على عديد الأصعدة، بما في ذلك اقتصاديا و اجتماعيا و زراعيا و ثقافيا و دينيا، حيث أوضح الأستاذ كمال لدرع، مدير الملتقى و عميد كلية الشريعة و الاقتصاد، بأن النظرة الضيقة للفقه الإسلامي تستوجب التصحيح، لأنه علم لا ينحصر في مجالات محدودة تتعلق بالصيرفة الإسلامية و تنظيم العلاقات بين البشر، بل يشمل جوانب حياتية أوسع، بما في ذلك العمارة و بناء المدن، وذلك من خلال ضوابط و تشريعات و توجيهات و اجتهادات تضمنتها كتب النوازل و الفتاوى التي ناقش كثير منها إشكالية تطور المدينة الإسلامية، مع تبيان خصوصيتها، مستشهدا في ذلك بخصوصية المدينة المنورة، أول مدينة بالمفهوم الشامل و الحديث بنيت في تاريخ الإسلام، مؤكدا بأن ما جاء في كتب الفقه كاف لضمان تعمير مدن قوية تستجيب للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية للمجتمعات، كما أنه قادر على اقتراح حلول لمشاكل المدن الجديدة في الجزائر.

من جانبهم اتفق المتدخلون في أشغال الجلستين الأولى و الثانية من عمر اليوم الأول من الملتقى، الذي تختم فعالياته مساء اليوم، على أن هناك ضوابط واضحة في الشريعة الإسلامية، تتعلق بما يصح اعتماده في البناء و ما هو مكروه كذلك، خصوصا و أن المدن اصطلاحا ذكرت لسبع عشرة مرة في القرآن الكريم، و قد تبع ذكرها تبيان، لما وجب أن تكون عليه من ناحية البنيان، حيث أن الشريعة شددت على ضرورة تقييد أعمال البناء بمراقبة شديدة ،حرصا على عدم الوقوع في تجاوزات تتعلق بالسلامة.

كما أن احترام الطريق شرط مذكور في كل المصادر الفقهية، إلى جانب شروط احترام الأنهار و النهي عن التعمير فوقها، ناهيك عن تحديد أحكام بناء السدود و أحكام رفع الجدران و ضرورة احترام خصوصية الأفراد و عدم التطاول في البنيان و الابتعاد عن الإسراف في الزخرفة و منع الضرر عن الآخرين و التفرقة في المضاجع داخل البيت الواحد،

إضافة إلى تبيان الحالات التي يتعين فيها احترام رأي الحاكم و الحالات التي يمنع فيها البناء أو التعمير، حفاظا على البيئة، وذلك حسب ما ذكره كل من الدكتور سعيد الشوية، من مركز أولاد أزبار بتازة بالمغرب، و الباحثة دليلة شايب، من جامعة العلوم الإسلامية بقسنطينة التي ركزت على الأهمية التي يوليها الفقه العمراني الإسلامي للبيئة، و كيف أنه كان سباقا إلى تحريم تخريبها و التعدي على الأرض و إفساد الماء و الزرع، لغرض التعمير و بناء المصانع و المنازل.

من جانبه، ذهب الدكتور محمد يسري أبو هدور، من جامعة الإسكندرية بمصر، إلى الحديث عن أصل ميلاد المدن في بلاد الإسلام و ربط تاريخ نشأتها بدور الأسطورة، مؤكدا بأن للخرافة أو الأسطورة جانبا رئيسيا في ثقافة تعمير المدن في بلاد العرب والمسلمين، على غرار مدينتي كربلاء و القيروان، بمعنى أن هناك علاقة عاطفية أو إيديولوجية دائمة بين قصص المدن و بين تطورها و نمط الحياة فيها.

من جانبها، قالت الباحثة سكينة هنوز، من جامعة الأمير عبد القادر، بأن المدن في الإسلام ذات هندسة متطابقة يتوسطها المسجد عموما، و يكون بمثابة مركز لها، فيما يتوسع البنيان على نطاق أوسع في شكل حلقة دائرية متكررة عادة، و ذلك استنادا لنمط عمران المدينة المنورة و المسجد النبوي، وهو تأكيد، حسبها، على أن العمارة الإسلامية ليست فوضوية و تحتكم فعليا للتخطيط.

أما رئيس اللجنة العلمية للملتقى الدكتور عبد الرحمان خلفة، فقال بأن الهدف من الملتقى هو تبيان فقه بناء المدن و تعميرها ، بناء على ما بينه علماء مسلمون، على غرار موسى المازوني و الونشريسي و غيرهم، ممن وضحوا ضوابط بناء المدن الحديثة و ميزتها التي تجمع بين المحافظة على الخصوصية الاجتماعية و تسمح بالانفتاح على مختلف أنماط البناء العصرية، بما يحفظ مصالح الناس و يكرس الآداب العامة داخل المجتمع.

و من أبرز توصيات اليوم الأول من الملتقى، ذكر المتحدث السعي لبعث الاهتمام بالمدن الإسلامية القديمة في الجزائر، على غرار قصبة بجاية و سويقة قسنطينة و المدينة القديمة بتلمسان، على اعتبار أنها موروث حضاري، تاريخي و هوياتي هام لا يحظى بالعناية والترويج اللازمين، عكس ما هو حاصل في دول الجوار، فهذه المدن، كما أضاف الدكتور خلفة، تؤرخ لعمر الأمة و هو ما يوجب صيانتها و ترميمها و الترويج لها سياحيا.

هدى طابي

استفاد منها طلبة وأساتذة التاريخ بجامعة الوادي

دورة تكوينية في أساسية جمع الرواية الشفوية

نظمت أمس الأربعاء جامعة الوادي بقسم التاريخ، دورة تكوينية متخصصة في أساسيات جمع الرواية الشفوية، استفاد منها عدد من طلبة الماستر، الدكتوراه وأساتذة بذات القسم، بهدف جمع أكبر عدد ممكن من الشهادات الحية من صانعي الأحداث التاريخية أو من عايشهم.

وأكد البروفسور محمد السعيد عقيب، مدير مخبر التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للجزائر بجامعة الوادي، أن الدورة التكوينية التي احتضنها المخبر، يؤطرها عدد من الأساتذة المتخصصين في الرواية الشفوية التاريخية، و هي على شكل ورشات تعرف بالتقنيات الأساسية والمنهجية العلمية في جمع الرواية، بالإضافة إلى نقل عدد من التجارب الشخصية لأساتذة وباحثين في التاريخ، ساهموا في كتابة التاريخ المحلي للمنطقة وتدوينه، نقلا عن أشخاص عايشوهم.

وأضاف البروفيسور عقيب أن الدورة التكوينية التي استفاد منها طلبة القسم في طور الماستر، و الدكتوراه و أساتذة، من شأنها حفظ ونقل التاريخ من مصدره الحقيقي شفويا وتمحيصه، حتى يستفيد منه أكبر عدد ممكن من الطلبة والباحثين المهتمين بتاريخ المنطقة من داخل وخارج الولاية.

وركز الدكتور عبد القادر عزام عوادي، على أهمية الاستعانة بالتقنيات الحديثة للسمعي البصري لتسجيل هذه الروايات الشفوية بالصوت والصورة، لحفظ الذاكرة ونقلها للأجيال بهذه التقنية المعاصرة، معرجا على تجربة جمعية تغزوت التاريخية الفتية التي يرأسها، التي انطلقت في تجسيد مشروع جمع أزيد من 100 ساعة ذاكرة لحفظها.

منصر البشير

2021/04/08. ع: 16498

الصريح

المسؤولون المحليون مطالبون بالتدخل

العزلة تحاصر قاطني مشتة الشارف في عين بيضاء بقالمة

قالمة - الصريح
فريال ماضي

يعاني سكان مشتة الشارف التابعة إداريا لبلدية عين بن بيضاء بقالمة، من عدة مشاكل نغصت عليهم حياتهم اليومية بسبب الانعدام التام للتهيئة وغياب ضروريات الحياة.

حيث أكد السكان المعنيون في اتصال لهم بـ "الصريح"، أنهم يعيشون وضعية مزرية بسبب غياب المرافق الضرورية لحياتهم، بالإضافة إلى اهتراء الطرقات حيث يصعب عليهم التنقل، وعدم توصيل الماء الشروب لمنازلهم لأيام متوالية.

وعبر المعنيون عن معاناتهم بسبب النقص المسجل في النقل المدرسي، على الرغم من بعدها، الأمر الذي جعل التلاميذ والأولياء يتجرعون المرارة لسنوات طويلة مع هذه الظروف، وهو ما زاد من غضبهم واستيائهم الشديدين متهمين بذلك السلطات المحلية بممارسة سياسية التهميش والحقرة بحقهم.

كما يشتكي المعنيون من تدهور شبكة الطرقات والمسالك، فهي منطقة ريفية بالدرجة الأولى وبحاجة إلى خطوط توصل بين المشتة والبلدية، بالإضافة إلى غياب الماء وفضاءات اللعب والتسلية الخاصة بأطفال وشباب الحي، ما جعل سكان الحي يتساءلون عن سبب التهميش الممارس في حقهم رغم رفعهم العديد من الشكاوى لدي السلطات الولائية المنتخبة والإدارية لتوفير مختلف المرافق العمومية الضرورية التي يحتاجها السكان وتدارك النقائص ومعالجة المشاكل التي يعانون منها.

واستنكر سكان المشتة الغياب الدائم للسلطات المحلية والجهات الوصية على القطاع بولاية

قالمة، رغم المراسلات المتكررة المطالبة بالنظر في انشغالاتهم بتوفير ضروريات الحياة التي يحتاجونها، إلى جانب تهيئة المنطقة وتوفير مرافق عمومية ضرورية، وتعبيد الطرقات.

وعليه يناشد سكان مشتة الشارف والي الولاية، كمال الدين كربوش، من أجل الخروج إليهم والوقوف ميدانيا على وضعيتهم المزرية بشكل مستعجل، ومحاولة إيجاد حلول فورية للقضاء على النقص والتهميش الذي يعانون منه.

قالمة

إطلاق مشروع التعاون بين وزارة الخارجية ووكالة ألمانية

قالمة - الصريح

تم أمس بمقر ولاية قالمة، الإطلاق الرسمي لمشروع التعاون بين وزارة الخارجية الجزائرية والوكالة الألمانية للتعاون giz، حول الحوكمة المناخية، أين تم اختيار قالمة كولاية نموذجية لتجسيد المرحلة الأخيرة من المشروع محليا، حيث يهدف إنشاء فرع للوكالة بقالمة إلى تعزيز الحوكمة المحلية لتحقيق أهداف المساهمة المحددة والمتوقعة على المستوى الوطني، على مستوى المناطق النموذجية التي تم اختيارها، كما يهدف المشروع إلى الإنشاء والتعزيز التنظيمي لهياكل الحوكمة (على غرار اللجان المحلية للمناخ(وتحليل الاحتياجات وتعزيز مهارات الفاعلين المحليين المعنيين)الإدارة، المسؤولين المنتخبين ، الأقسام القطاعية الغير مركزة، المجتمع المدني، القطاع الخاص، الجامعات، إلخ.(قدر الإمكان باستخدام مناهج التعلم الإلكتروني،إنشاء دليل منهجي لتطوير المخططات المحلية للمناخ مع دمج بعد "الجندر" والمتابعة القائمة على النتائج لتنفيذها؛ سيستخدم الدليل كمرجع للتطبيق في واليات أخرى عبر الوطن، من خلال دمج نقاش وطني يتناول الفوائد المشتركة المحتملة للتدابير المناخية للحفاظ على البيئة والموارد،تطوير مخططات محلية للمناخ مع أنظمة مراقبة مناسبة لتدابير وفق دليل، التكيف والتخفيف وفقا للدليل بناء على تحليلات المخاطر وقابلية التأثر مع دمج بعد "الجندر" ومراعاة الفوائد المشتركة المحتملة للحفاظ على البيئة والموارد وعرض المخططات المحلية للمناخ على المستوى الوطني وكذا الدروس المستخلصة من التجارب المتعلقة بمسار إنجازها من اجل اقتراح توجيهات) توصيات(حول تجسيد الالتزامات المناخية الجزائرية على المستوى المحلي.

كما يساعد المخطط المحلي للمناخ الجماعات المحلية على التقليل من انبعاثات "غازات الدفيئة" والتكيف مع تغير المناخ كما سيسمح بالإجابة على الأسئلة: ما هو مدى هشاشة وقابلية تأثر الإقليم ومواجهة تغير المناخ.

ما هي استراتيجيات وإجراءات التخفيف التي يتعين على الجهات الفاعلة في الجماعة المحلية المعنية وضعها للإسهام في الحد من هذا التغيير، ما هي استراتيجيات التكيف التي تمكنهم من الحد من الآثار السلبية المحتملة لتغير المناخ - أو تحقيق أقصى قدر من الآثار الإيجابية؟ وكيفية مراجعة أو إعادة التفكير في التنمية المحلية بمنظور التغير المناخي.

نبيل.ب

2021/04/08. ع: 1441

المساء El Massa
يومية وطنية إخبارية

احتضنته قالمة

لقاء لتعزيز الحوكمة المناخية المحلية

نظمت ولاية قالمة أمس الأربعاء، لقاء خصص للانطلاق الفعلي في تجسيد المرحلة الأخيرة، لمشروع التعاون بين وزارة الشؤون الخارجية والوكالة الألمانية للتعاون "جي إي زاد"، حول الحوكمة المناخية، بعنوان "تعزيز الحوكمة المناخية في خدمة المساهمة المتوقعة المحددة على المستوى الوطني"، بحضور ممثلين من وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، وزارة البيئة، وخبراء الوكالة الألمانية "جي إي زاد".

وردة زرقين

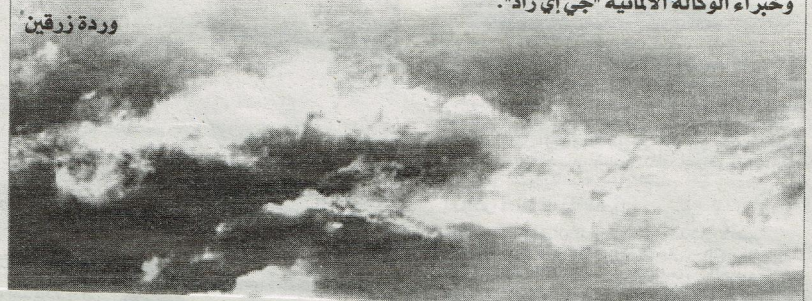

اللقاء يندرج تنفيذا لمشروع وزارة الخارجية ووزارتي الداخلية والبيئة والوكالة الألمانية والتعاون "جيز" حول الحوكمة المناخية، تجسيدا لمساهمة الجزائر في اتفاقية حول المناخ لسنة 2016، إذ تم في هذا الإطار، اختيار ولاية قالمة بصفتها ولاية نموذجية، من أجل الانطلاق الفعلي للمرحلة الأخيرة لهذا المشروع الهام، وتجسيده محليا، والعمل على تطبيق التوصيات المنبثقة عن الاتفاقية الدولية التي صادقت عليها الدولة الجزائرية، لا سيما اتفاقية باريس حول المناخ، ولعل أهم توصياتها؛ زيادة استعمال الطاقات المتجددة، بهدف تخفيض استهلاك الكهرباء بـ9 في المائة، وزيادة إنتاج الكهرباء بنسبة 27 بالمائة بالنسبة للآفاق المستقبلية لسنة 2030.

قال ممثل وزارة الداخلية السيد كريم صالحي، إن هذا اللقاء يندرج في إطار التزامات الجزائر الدولية باتفاقية باريس، حيث تم إطلاق هذا المشروع بمبادرة بين ثلاث وزارات؛ الخارجية، البيئة والداخلية، بالتعاون مع الوكالة الألمانية "جيز"، إذ يهدف هذا المشروع أساسا، إلى تعزيز الحوكمة المناخية المحلية، وإدراج الإشكالية المناخية تدريجيا في النشاطات والبرامج التنموية، من خلال مسار سيدوم لأكثر من سنة. يهدف هذا العمل الذي سيتم إنجازه بالشراكة مع السلطات المحلية وممثلي الوكالة الألمانية، إلى إعداد مخطط محلي للمناخ، سيساهم أساسا في تثمين المشاريع المحلية والبرامج التنموية ذات العلاقة بالمجال البيئي، التي باشرتها ولايات الوطن، كما سيساهم المخطط المعد، في تثمين هذه المشاريع والتنسيق فيما بينها لإعداد آلية، ستساعد السلطات المحلية على إدراج وتثمين الإشكالية المناخية في جميع المشاريع التنموية، تنفيذا واستجابة للالتزامات الدولية.

من جهته، أكد والي قالمة، السيد كمال الدين كربوش، أن قالمة مستعدة تمام الاستعداد بكل طاقاتها وقطاعاتها، للتعاون وتقديم كل التسهيلات في سبيل التجسيد الفعلي والميداني لهذا المشروع الهام، والاستفادة من خبرات الوكالة الألمانية للتعاون "ج إي زاد"، من أجل التحقيق والتطوير في مجالات البيئة، التنوع البيولوجي والتغيرات المناخية، تسيير النفايات وتطوير الطاقات المتجددة، داعيا المديرين التنفيذيين بالولاية، إلى رسم خارطة الطريق وتحسيس المواطنين، من خلال تطبيق نتائج اللقاء لإعطاء المثل، مادام أنه تم اختيار قالمة كولاية نموذجية.

الجدير بالذكر، أن التعاون الجزائري الألماني يركز على السياسات البيئية عبر مشاريع في مجالات عديدة، على غرار التسيير المستدام للموارد الطبيعية، والحفاظ على التنوع البيولوجي والتكيف مع التغير المناخي وإدارة النفايات وترقية التكنولوجيات والابتكارات الصديقة للبيئة، ويتمحور المشروع حول أربعة أسس إستراتيجية، ويتبع منهجية تشاركية متعددة القطاعات، وقد تم اختيار القطاعات النموذجية (الغابات بالنسبة للتكيف والطاقة بالنسبة للتخفيف) وثلاث ولايات نموذجية، الجلفة وقالمة، وولاية ثالثة سيتم اختيارها مستقبلا.

2021/04/08. ع: 7382

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

بهدف تحقيق مسعى مشترك لتطوير البحث العلمي لمدة 5 سنوات

مجمع "لوجيترانس" يوقع على اتفاقية إطار مع جامعة تمنراست

● وقع المجمع العمومي للنقل البري للبضائع واللوجيستيك "لوجيترانس" على اتفاقية إطار في مجال البحث العلمي مع جامعة تمنراست، تهدف إلى تعزيز الشراكة ومد الجسور بين العالم الاقتصادي والجامعة، وهي الخطوة التي تهدف إلى استغلال قدرات المؤسستين على مدار مدة خمس سنوات في مسعى مشترك لتطوير البحث العلمي والتكوين والمرافقة.

ومن هذا المنطلق، سيسعى الطرفان بموجب هذه الاتفاقية إلى تحديد برنامج عمل مشترك لتطوير التخصصات والمحاور التي تهم المؤسستين وكذا تبادل الخبرات من خلال تطوير تعاون وثيق يتمثل لا سيما في تنظيم أيام دراسية ومنتديات وتظاهرات علمية. كما تغطي هذه الوثيقة محاور التكوين الخاصة بالنقل واللوجيستية وتسيير المؤسسات إلى جانب جميع الفروع التي يمكن تطويرها حسب الحاجة.

وأكد الرئيس المدير العام لمجمع "لوجيترانس" أن هذه الاتفاقية تندرج في إطار الجهود التي يبذلها المجمع لمد جسور التعاون والشراكة مع الجامعة، والعمل على وضع الأسس لتطوير اقتصاد المعرفة، مشيرا من الناحية المقابلة إلى أن التوقيع على هذه الاتفاقية يتزامن مع احتفال مجمع "لوجيترانس" بالذكرى الـ54 لتأسيس الشركة الوطنية للنقل البري للبضائع، حيث يسعى من خلال هذه الاتفاقية إلى وضع خبرته الطويلة في مجالات النقل والخدمات اللوجيستية تحت تصرف الباحثين والطلبة وتسهيل اندماجهم في عالم الشغل.

ب. سعيد

2021/04/08. ع: 9852

إيطوني نيوز

مطالب اجتماعية بحتة بعيدة عن رفع المستوى التعليمي !

هذا ما طالب به الأساتذة من وزير التعليم العالي في قسنطينة

سناء.ب

رفع يوم أول أمس أساتذة جامعة منتوري بقسنطينة جملة من المطالب لوزير التعليم العالي والبحث العلمي والمتعلقة أساسا بتحسين ظروفهم الاجتماعية بعيدا عن أي مطالب متعلقة برفع المستوى التعليمي، وهو ما تعود عليه الأساتذة وحتى الطلبة في مختلف احتجاجاتهم. ورفع أساتذة الجامعات جملة من المطالب موجهة لوزير التعليم العالي والبحث العلمي « عبد الباقي بن زيان» خلال زيارته لقسنطينة يوم أول أمس، حيث طالب الفرع النقابي لجامعة الإخوة منتوري للنقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية بتفعيل التعليمة رقم 300 لتسيير ملف السكن الوظيفي وتطبيق مبدأ 60 /40 ٪ من حصص السكن، مع التماس تخصيص حصة سكنية لموظفي الجامعة الذين لم يستفيدوا من أي حصة سكنية منذ أكثر من 20 سنة، بالإضافة للزيادة في الأجور والتي أصبحت حتمية لمواكبة الزيادات في الأسعار في كل المجالات والغلاء المعيشي الذي يعاني منه الموظف ورفع النقطة الاستدلالية من 45 إلى 90 وإلغاء المادتين 19 و 22 من الأمر 16 /03 الخاص بنظام التعاقد من القانون الأساسي العام للوظيف العمومي وترسيم كل العمال المهنيين المتعاقدين وموظفي عقود ما قبل التشغيل. وطالب المعنيون أيضا بالترقية الآلية لكل الموظفين الذين لديهم 10 سنوات في نفس الرتبة دون شرط توفر المنصب الشاغر، واستحداث منحة الإطعام والنقل مع ترقية الموظفين المنتمين لشعبة الإدارة العامة رتبة ملحق رئيسي للإدارة ومتصرف والوثائقيين أمناء المحفوظات وذلك قبل إنهاء العمل بالمرسوم التنفيذي 4 08/ والعمل بالمرسوم التنفيذي 280 16 وفتح امتحانات مهنية لكافة الرتب المذكورة دون استثناء وفقا للتعليمة الوزارية رقم 174 الصادرة في 2021 وإعادة تصنيف الموظفين الحاملين لشهادة DUEA من الصنف 10 إلى الصنف 11 التابعين لسلك المخابر الجامعية مع إعادة النظر فيما يخص التقاعد النسبي والمسبق والذي هو كفيل بخلق مناصب شغل أكثر للشباب البطال، وإحداث قانون خاص يحمي أعوان الأمن داخل وخارج الجامعة وتعديل القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 جانفي 2004 المتضمن شروط التعيين في المناصب العليا، بحيث يتم تعميم الاستفادة من التعيين في تلك المناصب لبقية الشعب والأسلاك دون الحاجة للجوء إلى الرخصة الاستثنائية من المديرية العامة للوظيف العمومي التي غالبا ما يتعذر الحصول عليها، كشعبة الإعلام الآلي والوثائقيين أمناء المحفوظات والمخبرين الجامعيين والمقتصدين الجامعيين والمهندسين المعماريين - وغيرها، مشيرين لضرورة إنشاء هيئة تحكيم بين النقابة وإدارة المؤسسة لحل كل النزاعات داخل القطاع والنظر في إعادة موظفي الجامعة تابعين لقانون التعليم العالي والبحث العلمي بدلا من قانون الوظيف العمومي بالموازاة مع رفع منحة الضرر المقدرة حاليا 15٪ إلى 50 ٪ على الأقل ومنحة المردودية من 30٪ إلى 40٪ الخاصة بمهندسي وتقنيي المخابر الجامعية.

كشف أن قطاعه يواجه نقص التأطير لتعميم الإنجليزية على الجامعات

الأساتذة والطلبة يستقبلون وزير التعليم العالي بالشكاوى بقسنطينة

كشف وزير التعليم العالي والبحث العلمي "عبد الباقي بن زيان" من قسنطينة عن وجود نقص في التأطير بالنسبة لمشروع تعميم اللغة الإنجليزية على الجامعات، مشيرا لعدم التراجع عن المشروع الذي يستلزم تأطير المزيد من الأساتذة داخل وخارج الوطن، فيما وعد بمسألة نقل المقيمين للأحياء الجامعية الجديدة وغلق المهترئة والنظر في الاختلالات المسجلة في التدريس عن بعد والذي يهدد بارتفاع نسبة الراسبين.

■ سناء.ب

ونفى وزير التعليم العالي والبحث العلمي «عبد الباقي بن زيان» الذي كان أول أمس في زيارة لولاية قسنطينة تراجع الجزائر عن مشروع تعميم اللغة الإنجليزية على جميع الجامعات، مستدركا بالقول أنه يعاني من نقص التأطير باعتبار أنه من بين 62 ألف أستاذ يعمل حاليا منهم 1000 فقط يحسنون اللغة وهو ما يستلزم تكوين لعدد كبير منهم داخل وخارج الوطن، فيما رفض وصف نظام ال LMD بالفاشل باعتبار أنه عالمي ومتبع في الكثير من الدول كون هذا الأخير نظام عالمي ومنتهج في الكثير من الدول، غير أنه لم يطبق سوى بنسبة 30 بالمئة في الجزائر ما يعني صعوبة الحكم عليه حاليا، كاشفا عن لقاءات مع الأساتذة والإداريين من أجل إيجاد حل لمشكل السكن ضمن صيغ أخرى، بما أن الوضعية المالية للبلاد لا تسمح بتجسيد كل البرامج السكنية المبرمجة سابقا. الوزير وخلال لقاء بجامعة قسنطينة 1 استمع لانشغالات الأسرة الجامعية من أساتذة وممثلي الطلبة، والذين تطرقوا لمشكلة السكن الوظيفي باعتبار وجود أساتذة يملكون سكنين أحدها وظيفي، في الوقت الذي يعاني آخرون في ظل عدم امتلاكهم لأي سكن، حيث طالبوا بالتحقيق في المشاريع الوظيفية، بالإضافة لإعادة تحيين الإصلاحات التي تبنتها وزارة التعليم العالي وإعادة النظر فيها على مستوى المدارس العليا للأساتذة خاصة مع دفتر الشروط الجديد المرسل إلى هذه الأخيرة من طرف وزارة التربية والتعليم، كما وكانت الفرصة سانحة للطلبة لطرح انشغالاتهم كالاعتداءات التي تطالهم من قبل أعوان الأمن في الحرم الجامعي والإقامات، بينما طالبوا بإيجاد حل للتجاوزات التي تمس طلبة الحقوق خاصة بعد توقيف شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة منذ سنة 2015، ونقل المقيمين إلى الإقامات الجامعية الشاغرة وغلق المهترئة وهو ما وافق عليه الوزير، الذي وعد أيضا بدراسة الاختلالات الخاصة بمشكل التأقلم مع الدروس لتصحيح المسار. يجدر بالذكر أن الوزير قام بتدشين عدة منشآت بقسنطينة كمركز البحث في العلوم الصيدلانية والذي من بين مهامه تنمية مشاريع البحث العلمي في المجال الطبي والمنتجات الصيدلانية، وكذا وحدة البحث للكيمياء البيئية والجزيئية البنيوية بجامعة الإخوة منتوري والمنصة التكنولوجية الفلاحية الغذائية بمعهد التغذية والتغذي والتي تعتمد على إجراء بحوث في مجال الصناعة الغذائية، فيما أبرمت اتفاقيتان على هامش الزيارة بين مركز الأبحاث في العلوم الصيدلانية وجامعة صلاح بوبنيدر بهدف تطوير البحث في المجال الصيدلاني، وبين المركز المذكور ومركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة ببسكرة بهدف تشجيع استغلال النباتات الطبية التي يتم إنتاجها في جنوب البلاد.

إيداع الشطر الأول من المنحة في حساب الطلبة اليوم

أعلنت مديرية الخدمات الجامعية عنابة سيدي عمار على صفحتها الرسمية عن إيداع المنحة الجامعية في حساب الطلبة اليوم، وقد طالبت منظمات طلابية قبلا بالإسراع في صب المنحة الجامعية التي تأخرت عن موعدها المحدد التي لاقت غضبا واستنكارا من طرف طلبة باجي مختار عنابة بسبب تأخر صبها ومطالبة المسؤولين بالخدمات الجامعية وعدم التماطل في ذلك حسب البيان الذي أصدره الصوت الوطني للطلبة الجزائريين الأسبوع الماضي.

ص. بورحايل

من ناحية سوء تسيير الخدمات الجامعية والبيداغوجية

المنظمة الوطنية للطلبة الجزائريين تندد بالإهمال والتسيّب في جامعة عنابة

ندّدت أول أمس، في بيان احتجاجي اطلعت «إيدوغ نيوز» على محتواه، بالوضعية المتدهورة ومعاناة الطلبة في جامعة باجي مختار، لاسيما في الخدمات الجامعية والبيداغوجية، ووضعية الحرم الجامعي ككل، وهو ما يؤثر سلبا على مسار التعليم الجامعي للطلبة فيها. طرحت المنظمة الوطنية للطلبة الجزائريين عدة انشغالات ومطالب وصفتها المنظمة بـ«المشروعة»، فمن ناحية الخدمات الجامعية المقدمة احتجت المنظمة لسان حال الطلبة الجامعيين بـ«اللوبيات» التي تسيطر على الصفقات الجامعية، حيث أضافت المنظمة في بيانها أن مادة اللحم منعدمة منذ سنة وأسباب ذلك تبقى مجهولة ولا أي رد فعل من قبل المسؤولين، والمسؤولين يحضرون موادا غذائية لا تتطابق مع دفاتر الشروط وتستوفي معايير الجودة، في هذا السياق وجهات الأكل المقدمة سيئة وعشوائية في جل مطاعم الجامعة، حيث تحضّر بطريقة رديئة وتقدم باردة ولا وجود لبرنامج موحد لتقديمها. استنكرت المنظمة كذلك دخول الغرباء لجل الاقامات الجامعية وبالدرجة الأولى الاقامات التابعة لعنابة وسط وسيدي عمّار، وغياب لجان في جل الاحياء الجامعية ما يشكل إشكالية في الأمن، تعتبر منح الجامعية محن تؤرق الطالب شهريا، حيث فكل دفعة تتخلف عن الأخرى في صبها، طالب في سياق متصل بإيفاد لجنة تحقيق بخصوص النشاطات الثقافية والرياضية على مستوى الخدمات الجامعية. أما من ناحية البيداغوجية، فقد قدمت المنظمة الوطنية للطلبة الجزائريين،عدة انشغالات واقتراحات في اجتماعات سابقة عقدت على مستوى الجامعة إلا أنه لم يطبق أي شيء منها، وفي بيانها الأخير أعادت طرح عدة مشاكل تتطلب حلولا جدية وسريعة، عدم تعيين ممثل الطلبة لحد الساعة منذ 2019، ولا وجود للسلم التنقيطي المفصل داخل الأقسام والكليات على أوراق الامتحان، وهو نفس الحال بالنسبة للإجابة النموذجية وكذا وجود عدم التنسيق بين الأستاذ المحاضر والتطبيق، بالإضافة إلى التماطل في إعلان النتائج. أما من ناحية التعليم عن بعد فأضحى حلم الطالب الجامعي حيث أن الدروس مكسية في الموقع التعليم الموضوع على مستوى الجامعة بدون فائدة، ندّدت المنظمة بالطريقة البيروقراطية التي تجرى داخل الأقسام وسوء معاملة بعض المسؤولين، والطريقة العشوائية في وضع النقاط من قبل الأساتذة، فمن الطلبة لا يحضرون لمقاعد الدراسة ولهم علامات والعكس صحيح. ما أثار استغراب المنظمة نشر علامات الامتحانات على مواقع الفيسبوك، وهذا راجع لانعدام بعض صفحات الأقسام وعدم النشر على الموقع الالكتروني لها، نهيك عن غياب التأطير والتوجيه والمتابعة لطلبة السنة الأولى في الجامعة. شجبت المنظمة في بيانها وضعية الجامعة باجي مختار من ناحية هياكلها، حيث أن مدرجاتها مهترئة واهتراء بعض النوافذ و الأبواب، نهيك عن نقص أجهزة الإطفاء داخل الكليات ولا وجود لسيارة الإسعاف داخل الجامعة، استطردت المنظمة طرح مشاكل الجامعة من ناحية امتراء قنوات الصرف الصحي المار أمام الجامعة وانتشار الكلاب الضالة داخل القطب الجامعي سيدي عمار، هي مشاكل قديمة متجددة لم تحل، رغم تعليمات متكررة لرئيس الجمهورية بالتكفل بالطالب كونه العنصر الأساسي في معادلة الجامعة وكذا الاهتمام وبإصلاح قطاع الخدمات الجامعية في كل الولايات، ورغم بدء تنفيذ بعض تلك التعليمات تبدو جامعة عنابة خارج التغطية.

نصيرة حرزلي

2559 ع: .2021/04/08

El Watan
LE QUOTIDIEN INDÉPENDANT

AFFAIRE DES LOGEMENTS DE FONCTION À L'UNIVERSITÉ DE CONSTANTINE

Des enseignants demandent l'intervention du ministre

● Des cas ont été soulevés au sujet de logements inoccupés qui ont été loués à des personnes étrangères, ce qui représente une violation de la réglementation.

Le dossier des logements de fonction à l'université de Constantine a toujours attisé les appétits au sein de la communauté universitaire. Il a été marqué surtout par beaucoup de tergiversations, particulièrement dans l'établissement des listes des bénéficiaires.

Des enseignants avaient observé à maintes reprises des mouvements de protestation pour dénoncer les dépassements de la commission et la lenteur dans l'affichage de la liste. Ce long combat a abouti enfin à une opération d'attribution de 460 unités en 2018, une action qui a engendré la frénésie au sein des universités. Plusieurs enseignants avaient affirmé avoir été exclus abusivement de la liste des bénéficiaires et que les critères et les modalités de classement n'ont pas été respectés. Des sources soutiennent que parmi les bénéficiaires, ils sont nombreux qui n'ont pas occupé leurs appartements, alors que d'autres les ont carrément loués à des étrangers du secteur de l'enseignement supérieur. Des enseignants, qui ont pris attache avec *El Watan*, soutiennent qu'il y a environ une centaine d'appartements vides actuellement. *«L'appartement qui devrait être celui de ma collègue est occupé actuellement par une autre famille. D'après les échos que nous avons pu obtenir, elle a loué son unité à une personne étrangère à l'université. Ce logement est transformé à une autre forme de business illégal»*, nous a déclaré une des bénéficiaires qui a requis l'anonymat. Une autre, mariée avec un enfant, affirme avoir été exclue abusivement de la liste au moment où sa collègue, jeune femme célibataire, a bénéficié d'un logement de type F4.

«Pis encore, la même personne a cédé son logement à son frère», souligne notre interlocutrice. Elle ajoute que sa collègue *«avait exprimé sa volonté de vendre le logement après une cession»*. D'après les différents témoignages recueillis, l'intervention du ministre de l'Enseignement supérieur est absolument nécessaire pour mettre un terme à cette situation qui a pris les formes d'un business illégal. Nos interlocuteurs n'ont pas manqué aussi de dénoncer les procédures scabreuses d'octroi des appartements, particulièrement les duplex, et réclament une enquête judiciaire.

Mais les questions qui taraudent les exclus sont les suivantes : *«Ces bénéficiaires sont-ils vraiment dans le besoin ? Y aura-t-il réellement une opération de cession ? Ces bénéficiaires ont-ils signé un engagement pour libérer les logements après ?»* En réalité, les réponses à ces questionnements existent dans la réglementation et les décisions ministérielles, mais aucune d'entre elles n'est prise en considération par les autorités compétentes. Plus clairement, les clauses des décisions attribuées par la commission, en 2018 et dont *El Watan* détient une copie, précisent que «ces logements attribués ne sont pas concernés par la cession.

Dans le cas de l'inoccupation du logement par le bénéficiaire lui-même dans une durée limitée, l'administration a le droit d'annuler l'attribution et l'octroyer à une autre personne de la liste additive. L'administration a également toutes les prérogatives pour récupérer le logement, dans le cas de la démission ou du transfert de l'enseignant vers une autre wilaya, ou lorsqu'il bénéficie d'un appartement d'une autre formule».

ENQUÊTE MINISTÉRIELLE

Après plusieurs réclamations des enseignants exclus, une enquête a été lancée en 2020 par la commission du logement de fonction de Constantine et par la Direction du développement et de la prospective (DDP) du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique. La DDP avait adressé à la commission mentionnée une correspondance datée du 24 février 2021 et dont *El Watan* détient une copie. Dans ledit document, la tutelle exige des enseignants ayant bénéficié de logements sous d'autres formules de plier bagage. Suite à cette lettre, la commission avait accordé un délai de 30 jours à partir du 1er mars 2021 pour que les bénéficiaires quittent les appartements de fonction. Jusqu'à l'heure actuelle, personne ne s'est résigné à la décision de la tutelle.

Ce qui est sidérant, selon nos sources, environ une vingtaine d'enseignants se sont désistés de leurs logements AADL. Cependant, il est nécessaire de rappeler aussi que les concernés ont signé une déclaration sur l'honneur pour quitter le logement de fonction dès qu'ils auront leurs unités, et non pas pour faire le choix entre les deux. Un autre volet que la commission ainsi que ces bénéficiaires semblent avoir oublié. En conclusion, les enseignants interrogés lancent un appel au ministre de l'Habitat, Tarek Belaribi : *«Il faut appliquer la loi sur toute personne qui tente de bénéficier frauduleusement des aides de l'Etat et les employés complices dans l'octroi de ces indus avantages.»* Pour avoir plus de précisions, nous avons contacté le président de la commission du logement de fonction, Saïd Derradji, recteur de l'université des sciences islamiques Emir Abdelkader de Constantine. Ce dernier nous a confirmé qu'il n'est plus à la tête de ladite commission.

Yousra Salem

08/04/2021. N°9301

Le Provincial
Le journal citoyen
PLUS ON SAIT, MOINS ON AVEUGLE

GUELMA

La pénurie d'huile de table perdure

Indéniablement, ce mois sacré de Ramadhan restera gravé dans la mémoire des consommateurs guelmois confrontés à la rareté, voire à la disparition de certains produits alimentaires indispensables pour la confection du ftour.

La situation ne fait qu'empirer ces derniers jours et ce, en dépit des propos rassurants des responsables de la direction du commerce qui s'évertuent à maîtriser cette crise qui empoisonne la vie quotidienne des citoyens qui ne savent plus à quel saint se vouer. Cette année, c'est l'huile de table qui fait défaut, car les étalages des épiceries sont désespérément vides pour des raisons évidentes. En effet, les grossistes refusent de se ravitailler auprès des complexes concernés car la facture est désormais exigée lors des contrôles, ils préfèrent se dérober au respect des lois de la République pour se soustraire à l'imposition des charges fiscales. Dans ce contexte, nous avons effectué ce mercredi une virée au chef-lieu de wilaya pour nous assurer de visu de la réalité des faits rapportés par des citoyens qui se sont rapprochés de Le Provincial pour dénoncer cette pénurie qui prend une ampleur démesurée au fil des jours. Tous les épiciers exerçant dans divers secteurs de la ville nous apprennent qu'il leur est impossible de commander de l'huile à leurs fournisseurs, des grossistes déterminés à ne pas honorer leurs commandes pour des raisons fiscales ! De ce fait, ils sont pénalisés par cette situation qui est loin d'être résolue. L'un d'eux, ayant pignon sur rue au centre-ville, nous déclare : " Nous aurions aimé satisfaire notre clientèle mais nos requêtes sont demeurées vaines auprès des grossistes déterminés à ne pas commercialiser ce produit stratégique ! Je saisis cette opportunité pour interpeller les autorités locales qui doivent impérativement s'impliquer pour permettre aux familles de passer un mois de jeûne dans la sérénité ! ". Un sexagénaire, visiblement éreinté, nous avoue : " J'ai arpenté tous les quartiers pour acheter de l'huile de table et cela fait trois heures que j'essuie des réponses négatives auprès des commerçants. Sachez, que j'ai trouvé dans certaines supérettes des bouteilles d'huile Fleurial de 1,8 litre, cédées à 550 dinars ! Financièrement, il m'est impossible d'en acheter et j'aurai préféré un bidon d'huile de table de 5 litres d'une marque courante taxé à 600 dinars ! Que font nos responsables locaux pour assainir cette situation qui ne cesse d'empirer ? Ils doivent quitter leurs confortables bureaux et tâter du doigt la réalité du terrain ! Nous sommes à bout de nerfs et une simple étincelle est susceptible de créer des scènes incontrôlables car les citoyens sont lessivés et mécontents ! ". Au niveau des supérettes, de petites quantités d'huile de table sont écoulées en quelques minutes et seuls les premiers arrivés sont servis. De toute évidence, l'huile de table a déserté les rayons des magasins et grandes surfaces et des pères de famille nous ont certifié qu'ils sont à court de ce produit à la maison au grand dam de leurs épouses qui sont dans l'impossibilité de faire bouillir la marmite. Un appel pressant est lancé aux pouvoirs publics car la situation risque d'être explosive !

Hamid Baali

08/04/2021. N°2565